دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور القروض في عملية التنمية والاستثمار
المصدر:	إدارة الاعمال
الناشر:	جمعية إدارة الاعمال العربية
المؤلف الرئيسي:	إمام، محمد
المجلد/العدد:	ع 45
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1989
الصفحات:	20 - 27
رقم MD:	61276
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القيادة الإدارية ، التنمية الاقتصادية ، الاستثمار ، رأس المال ، التنظيم الإداري ، الهيكل الإداري ، النظريات الاقتصادية ، السياسة الاقتصادية ، الدول النامية ، الإنتاج ، مصادر التمويل ، القروض
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/61276

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ان عملية التنمية الاقتصادية تحتاج الى جهد من الدولة لخلق البيئة الملائمة لتنشيط الاقتصاد القومى . ومما لاشك فيه ان الدول النامية تقابل عدة عقبات فى سبيل ارساء دعائم النمو الاقتصادى . ومن اهم هذه العقبات توفير رءوس الاموال اللازمة للاستثمارات الكبيرة المطلوبة لانشاء الهياكل الاساسية فى المجتمع . وتوفير العناصر القيادية والتنظيمية التى تساهم فى قيادة وادارة هذه الاموال لضمان حسن استخدامها وتحقيق اكبر عائد من المشروعات الاقتصادية .

دور القروض فى عملية التنمية والاستثمار..

ونحن بصدد التعرض لموضوع القروض ودورها فى عملية التنمية والاستثمار .. اجد انه من الفائدة ان نستعرض معا عدة امور ، هى بمثابة التجهيز او الاعداد لاجراء احدى العمليات الجراحية الهامة ..

بقلم :
محمد إمام
مدير إدارة الإيرادات
والحسابات الجارية - شركة صيدناوى

أولا - النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية

يفرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة ، وبين التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، ومن ثم توجد مجموعة من النظريات للنمو الاقتصادى ، واخرى للتنمية الاقتصادية .

١ - نظريات النمو الاقتصادى :

وهى تهتم بدراسة اقتصاديات الدول المتقدمة بهدف توضيح المخاطر التى تتعرض لها وبحث وسائل التغلب عليها ..

وفى ايجاز شديد ، فان النمو الاقتصادى يعنى مجرد الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى ، وهو فى ذلك يترك التقدم الاقتصادى والاجتماعى للظروف العفوية ، ودون اتخاذ اية تدبيرات متعمدة ..

فالنمو يتم بصورة تلقائية ، ومن ثم تعترضه الازمات والبطالة ، وبالتالى فقد يكون معدل النمو فى بعض الفترات سالبا .

٢ - نظريات التنمية الاقتصادية :

وهى تهتم بدراسة اقتصاديات الدول النامية بهدف تحديد المشاكل التى تعترض تقدمها وكيفية التغلب عليها .

ومادمنا بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية ، فيجدر بنا ان نتعرض لها فى شىء من التفصيل .

وبداية ، نجد ان التنمية الاقتصادية تعنى « اجراءات وسياسات وتدابير متعمدة ، تتمثل فى تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومى ، وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن ، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد » .

ومن هذا التعريف .. تعال معى ايها القارىء ننطلق الى افاق التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، وقد حدد لنا الاقتصاديون نقطة الانطلاق فى سبيل التنمية الاقتصادية ..

ويتضح لنا من التعريف السابق عدة نقاط اساسية نوجزها فيما يلى :

● ان الزيادة السريعة الدائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى ليست سوى هدف ترمى التنمية الاقتصادية الى تحقيقه .

ونجد انفسنا امام سؤال هام :

كيف تتحقق الزيادة السريعة الدائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى ؟ والاجابة .. انه لن يتأتى ذلك الا عن طريق تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومى .. اى التغيير الجوهرى فى العلاقات الهيكلية والبنيان الاقتصادى التى يتميز بها الاقتصاد القومى ..

ومثال ذلك :

- نسبة الناتج من قطاع الصناعة الى اجمالى الناتج القومى .
- نسبة الافراد العاملين فى قطاع الصناعة الى عدد افراد القوة العاملة فى المجتمع ككل ..
- نسبة الناتج الى رأس المال القومى .. الخ ..

هذا .. وقد يحدث التغيير والتطوير فى هيكل وبنيان الاقتصاد القومى باكتشاف موارد طبيعية جديدة ، او عن طريق التوسع فى التكوين الرأسمالى ... الخ ..

ونخلص الى ان التنمية الاقتصادية لا تتحصل فقط فى « تغيير كمى » يتمثل فى زيادة دخل الفرد الحقيقى ، وانما تنطوى كذلك على « تغيير وصفى » يتمثل فى تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومى ..

● ان زيادة الدخل القومى لا تدل فى حد ذاتها على حدوث التنمية ، وانما يلزم لذلك ان يزيد متوسط دخل الفرد .

● ان زيادة دخل الفرد النقدى لا تدل فى حد ذاتها على حدوث التنمية ، وانما يلزم لذلك ان يزيد دخل الفرد الحقيقى ، اى نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة .

● ان زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى لا تعبر عن حدوث تنمية اقتصادية بمعنى الكلمة الا اذا استفاد منها الغالبية العظمى من الافراد ، فالتنمية تعتبر اساسا عملية تطوير وتغيير هيكل وبنيان الاقتصاد القومى ، بمعنى انها تنعكس على عدد كبير من اوجه النشاط الانتاجى ، وتؤثر على عدد كبير من افراد المجتمع ..

هذا بالاضافة الى ان تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد القومى لابد ان يصاحبه تغيير عميق اخر فى النواحى المعنوية للمجتمع كنوعية الافراد بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات وانتشار التعليم ... الخ ..

● ان زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى يجب أن تكون مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن ، ومن ثم فإن مجرد الزيادة الطارئة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى لا تدل فى حد ذاتها على حدوث التنمية .

●●●●●●

ثانيا - التنمية الاقتصادية .. اساليب وسياسات :

ونستعرض هنا بعض الاساليب والسياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، واهم العقبات التى تواجهها :

١ - نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن :

وتدعو هذه النظرية الى ان الدول المتخلفة عليها ان تبذل جهدا مكثفا ، ودفعة واحدة فى عدة انشطة اقتصادية فى المجتمع حتى يمكن للتنمية الاقتصادية ان تأخذ مكانها .

وقد اطلق على هذا الاسلوب فى النمو الاقتصادى اصطلاح النمو المتوازن ، اشارة الى التنمية فى قطاعات متعددة ، ودفعة واحدة ..

فيقول « بول روز نشتين رودان » ان القضاء على التخلف الاقتصادى فى الدول النامية لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق دفعة قوية ، وربما سلسلة من الدفعات القوية ، يمكن عن طريقها خروج الاقتصاد القومى من اطار الركود ..

فالدولة النامية - فى رأى روزنشتين - تحتاج الى دفعة قوية من رؤوس الاموال المستثمرة ، ومن استغلال الموارد المتاحة فى المشروعات ، ومن التنظيم ، حتى تجاز مرحلة الانطلاق .

ويرجع « روزنشتين » حتمية القيام بهذه الدفعة القوية ، او هذه السلسلة من الدفعات القوية الى سببين :

- عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة .
- عدم قابلية الطلب للتجزئة .

اما عن عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة .. فهو يؤدى الى تحقيق وفورات خارجية اى منافع يدرها الاستثمار على الاقتصاد القومى فى مجموعة ، او على بعض فروع النشاط الاقتصادى .

الدائرة المفرغة للفقر

عرض رؤوس الأموال

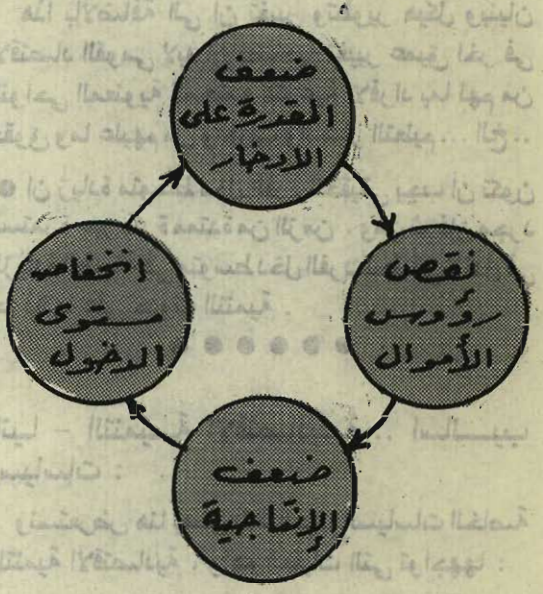

والمقصود بعدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة .. هو انه لا يتيسر فى معظم الاحيان اقامة مشروعات الاسكان والنقل والمواصلات والسدود والخزانات ، والقوى المحركة .. الخ .. بصورة تدريجية ، وانما يتطلب الامر دفعة قوية ، نظرا لكبر الحد الادنى لحجم هذه المشروعات ، ومن ثم ارتفاع مقدار الاستثمارات اللازمة لاقامة هذه المشروعات ..

طلب رؤوس الأموال

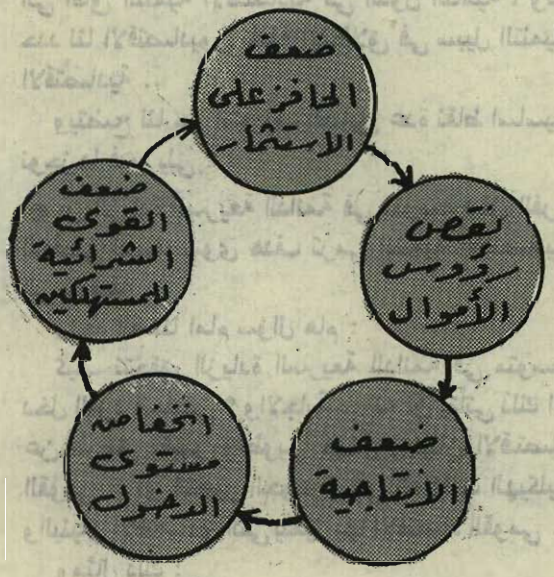

ومما لا شك فيه ان اقامة الهياكل الاساسية للتنمية عن طريق رأس المال الاجتماعى يعتبر شرطا اساسيا لامكان القضاء على التخلف الاقتصادى .

اما بالنسبة لعدم قابلية الطلب للتجزئة .. فقد جاءت هذه الفكرة اولا فى نظرية « روزنشتين » عن الدفعة القوية ، ثم تزايد الاهتمام بها بعد ان استند اليها

اقتصادى اخر شهير هو « راجنار فيركى » فى نظريته عن النمو المتوازن ..

وفكرة عدم قابلية الطلب للتجزئة مؤداها .. ان الدول النامية تتميز بظاهرة ضيق حجم السوق ، وكنتيجة لهذه الظاهرة فان كل وحدة انتاجية او كل صناعة لا تستطيع ان تخلق بمفردها الطلب الكافى لاستيعاب منتجاتها ، وبعبارة اخرى ، فان ضيق حجم السوق فى الدول النامية يؤدى الى تزايد المخاطر التى يتعرض لها الاستثمار فى وحدة انتاجية واحدة او صناعة واحدة .

ويقول « روزنشتين » ان الامر يختلف حتما عن ذلك اذا ما عمدنا الى انشاء عدد كبير من المشروعات المتباينة فى آن واحد ، ففى هذه الحالة نجد ان كل مشروع يخلق سوقا لتصريف منتجات المشروعات الاخرى ، وبهذه الطريقة التى تعنى تكامل الطلب اى عدم قابليته للتجزئة ، تساند المشروعات بعضها البعض ، وتقل المخاطر - ضيق حجم السوق - ويزيد الحافز على الاستثمار .

ويعتقد « فيركس » ان هناك (حلقة مفرغة من الفقر) لا يمكن كسرها الا بهذه الدفعة القوية .. فيقول :

« ان الدولة المتخلفة تعانى من انخفاض فى الدخل والانتاجية بسبب نقص رؤوس الاموال ، ونقص رأس المال سببه انخفاض فى حجم المدخرات ، وهذا الاخير سببه انخفاض حجم الدخل ، وبذلك تكتمل الدائرة » .

فالدخل فى الدولة المتخلفة منخفض ، وبالتالى الادخار منخفض ، والاستثمار منخفض ، والدخل لابد اذن ان يكون منخفضا ، وفى هذا ما يبرر ضرورة ان تكون التنمية على دفعة واحدة متوازنة .

كما يضيف « فيركس » الى مفهوم النمو المتوازن فيؤكد ان السياسة الانمائية لابد ان تهدف الى تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة فى برامج التنمية ، لانه ما لم ينطلق هذان القطاعان جنبا الى جنب ، فان تخلف احدهما لابد ان يؤدى الى عرقلة نمو الاخر .

٢ - نظرية النمو غير المتوازن :

وفى بساطة شديدة تتلخص هذه النظرية فى فكرة مؤداها ان التنمية الاقتصادية يجب ان تبدأ بانماء بعض الصناعات وبعض القطاعات الرائدة ، ثم تنتشر بعد ذلك تلقائيا الى بقية الصناعات او قطاعات الاقتصاد القومى .

ومعظم الاقتصاديين الذين يتناولون نظرية النمو غير المتوازن بالدراسة والتحليل ، يعتمدون على نموذج الاقتصادى الامريكى « البرت هيرشمان » .

ويرى « هيرشمان » ان اهم ما تفتقر اليه الدول النامية .. هو المقدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار ، ولذلك فان الميزة الرئيسية للنمو غير المتوازن .. هى انه يسمح للدول النامية ان تقتصد فى استعمال هذه الموارد النادرة ، فالنمو غير المتوازن فى بعض القطاعات يحض على الاستثمار فى القطاعات الاخرى ، ومن ثم يمكن النظر الى الاستثمار الذى يتم فى هذه القطاعات الاخرى على انه استثمار محرض او استثمار مستدرج او مدفوع اليه ، يهدف الى استعادة التوازن من جديد ..

فالتنمية الاقتصادية فى رأى « هيرشمان » تتمثل فى خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومى بعيدا عن التوازن ، اى ان كل خطوة من هذه الخطوات انما نتجت من اختلال سابق فى التوازن وتؤدى الى اختلال جديد فى التوازن ، وهذا بدوره يحض الاقتصاد القومى على خطوة اخرى ، وهكذا فان هذه السلسلة تضم حلقات من النمو غير المتوازن هى عملية التنمية الاقتصادية .

وهذا التتابع الاستثمارى انما يتحقق نتيجة استفادة بعض الصناعات من الوفورات الخارجية التى تتولد نتيجة لنمو بعض الصناعات الاخرى .

ويدعو « هيرشمان » الى وجود قطاعات رائدة ورئيسية فى الاقتصاد القومى نبدأ بها ونعطيها التنمية الكافية ، وهو يعتقد ان هذه القطاعات سوف تغرى قطاعات اخرى على مزيد من الاستثمارات ، وعلى رفع معدل نموها ، وهكذا نجد ان التنمية الاقتصادية فى قطاعات متنوعة وعلى فترات زمنية متوالية تتمشى مع مقدرة وطبيعة الدول المتخلفة .

وهنا .. نجد انفسنا امام سؤال هام :

- كيف يمكن التعرف على هذه الصناعات او القطاعات حيث يكون اختلال التوازن اشد مفعولا وانفذ اثرا من حيث الحض على الاستثمار فى صناعات او قطاعات اخرى ؟

ولا يخفى علينا امران هامان ونحن نجيب عن هذا السؤال ..

الاول : ندرة رؤوس الاموال فى الدول النامية .

الثانى : افتقار هذه الدول الى المنظمين القادرين على اتخاذ القرارات ، حيث لابد من تقرير الاولويات للقيام بالمشروعات التى تحض على الاستثمار .

وقد عالج « هيرشمان » النهج الامثل لتعاقب الاستثمارات من طريقين :

١ - المفاضلة بين اسلوبين للتنمية :

- فاما ان تكون التنمية عن طريق احداث فائض فى المقدرة الانتاجية لمرافق رأس المال الاجتماعى ، وذلك بالنسبة للطلب عليها من جانب فروع النشاط التى تقوم بالانتاج مباشرة .

- واما ان تكون التنمية عن طريق ايجاد عجز فى رأس المال الاجتماعى المتاح لفروع النشاط .

٢ - المفاضلة بين الاستثمار فى مختلف فروع النشاط التى تقوم بالانتاج مباشرة ، وذلك تبعا لفاعلة كل منها من حيث الحض على الاستثمار فى غيرها من فروع النشاط .

أولا - بالنسبة للمفاضلة بين اسلوبين للتنمية :

فالتنمية عن طريق احداث فائض رأس المال الاجتماعى تحض على الاستثمار فى المشروعات التى تقوم بالانتاج مباشرة ، لان هذه المشروعات سوف تستفيد من خدمات رأس المال الاجتماعى المتوافرة باسعار مخفضة .

وكذلك فان التنمية عن طريق ايجاد عجز فى رأس المال الاجتماعى تتمخض عن « ضغط اجتماعى » شديد على السلطات العامة لزيادة خدمات رأس المال الاجتماعى . لان عدم كفاية هذه الخدمات بصفة مستمرة ، يعوق نمو فروع النشاط التى تقوم بالانتاج مباشرة ، وهو ما يفضله « هيرشمان » .

ثانيا - بالنسبة للمفاضلة بين الاستثمار فى مختلف فروع النشاط التى تقوم بالانتاج مباشرة :

فان « هيرشمان » يفرق بين الاستثمار فى المراحل الانتاجية السابقة ، والاستثمار فى المراحل الانتاجية اللاحقة . ففى الاولى نجد ان اقامة صناعة ما قد يؤدى الى اقامة صناعة اخرى تمد هذه الصناعة بما تحتاج اليه . فمثلا اقامة مصانع المياه الغازية يؤى الى الاستثمار فى صناعة الزجاج ..

اما الاستثمار فى المراحل الانتاجية اللاحقة . فيقصد به ان اقامة صناعة ما قد تؤدى الى اقامة صناعات اخرى تعتمد على منتجات هذه الصناعة كمدخل لها ، مثل اقامة مصانع لدبغ الجلود تؤدى الى زيادة الاستثمار فى صناعة الاحذية .. وهكذا ..

تلك هى نظرية النمو غير المتوازن لـ .. « هيرشمان » ، ومن الاعتراضات التى توجه الى هذه النظرية :

- ان التنمية الاقتصادية تعتمد بصفة اساسية على الافراد وليس على السلطات العامة .

- ان هذه التنمية تتم دون وجود خطة شاملة ..

وكيف يتأتى ذلك ؟ والقطاع الخاص لا يستطيع وحده ان يتحمل اعباء التنمية ، فلابد ان تضطلع السلطات العامة بالنصيب الاكبر منها .. وفى ظل خطة شاملة لحصر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية فى المجتمع ، لضمان حسن استخدامها .

●●●●●●

ثالثا - نحو استراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية :

وبعد ان تناولنا نظريات التنمية الاقتصادية بالدارسة والتحليل - فى ايجاز بعض الشىء - نجد اننا امام سؤال هام : هل توجد نظرية او استراتيجية اخرى تسمح للدول النامية بالقضاء على التخلف الاقتصادى ؟

ونحن نجيب عن هذا السؤال ، يجدر الاشارة الى انه بالرغم من عدم صلاحية تلك النظريات للتطبيق فى الدول النامية ، الا انها قد ساهمت مساهمة فعالة فى القاء الضوء على عملية التنمية الاقتصادية ، وما يصاحبها من مشاكل ، وكيفية علاجها ..

ويقول الدكتور على لطفى عن اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية .. « نحن نعتقد انه من المستحيل وضع نظرية اقتصادية استراتيجية واحدة يمكن تطبيقها فى جميع الدول النامية ، ويرجع ذلك الى ان هذه الدول التى يزيد عددها على مائة دولة ، والتى يقع بعضها فى افريقيا وبعضها فى اسيا وبعضها فى امريكا اللاتينية ، تختلف عن بعضها البعض تمام الاختلاف من حيث درجة التخلف الاقتصادى ، ومن حيث نظمها السياسية ، ومن حيث بيناتها الاجتماعية ، ومن حيث توافر المواد الطبيعية ... الخ ..

ولا شك ان ذلك يؤدى الى اختلاف طبيعة المشاكل التى تواجه كل دولة ، ومن ثم حتمية اختلاف طريقة علاجها .. » .

●●●●●●

رابعا - معوقات التنمية :

بات من الواضح ان عملية التنمية الاقتصادية تحتاج الى جهد من الدولة لخلق البيئة الملائمة لتنشيط

الاقتصاد القومى ، ومما لا شك فيه ان الدول النامية تقابل عدة عقبات فى سبيل ارساء دعائم النمو الاقتصادى .

ومن اهم هذه العقبات توفير رؤوس الاموال اللازمة للاستثمارات الكبيرة المطلوبة لانشاء الهياكل الاساسية فى المجتمع ، والى جانب الحاجة الى رؤوس الاموال .. نجد ان هذه الدول فى امس الحاجة الى توفير العناصر القيادية والتنظيمية التى تساهم فى قيادة وادارة هذه الاموال لضمان حسن استخدامها وتحقيق اكبر عائد من المشروعات الاقتصادية .

اما عن توفير رؤوس الاموال لاغراض التنمية ، فلا سبيل للحصول على موارد مالية الا من موردين رئيسيين :

فاما ان يكون موردا داخليا .. او ان يكون موردا خارجيا ، ومن المصادر المتاحة للتمويل داخل الدولة نجد المدخرات الفردية ومدخرات الشركات والهيئات ، وذلك الى جانب الضرائب الحكومية ، المباشرة وغير المباشرة ، والدين العام او اقتراض الحكومة من البنوك والمؤسسات والافراد .

ولما كان انخفاض معدل نمو الدخل الحقيقى وانخفاض نصيب الفرد من الدخل احدى السمات الرئيسية للدول المتخلفة اقتصادية ، مما يجعل تكوين راس المال اللازم للتنمية ضعيفا للغاية فى تلك الدول ..

فأى ادخار ينتظر من تلك المجتمعات التى لم تستوف الحد اللازم من الغذاء والكساء ، واى مدخرات تنتظر من الشركات وهى قليلة الانتشار فى الدول المتخلفة .

ولا يخفى علينا ذلك المصدر الهام من مصادر التمويل الداخلية ، الا وهو مصدر الضرائب المباشرة على الدخل .. الا انها لا تساهم بالقدر المعقول فى تمويل التنمية الاقتصادية ، ولكى تحقق ذلك لابد من عدة امور اهمها :

- وجود اقتصاد متقدم يحتفظ افراده بسجلات لحجم معاملاتهم .
- وجود نظام ضريبى يقوم عليه اشخاص اكفاء من ذوى الخبرة .
- وجود وعى قومى عند الافراد يلزم كل مواطن بوحى من ضميره بسداد الضرائب للدولة وعدم محاولة التهرب منها .

اما عن الضرائب غير المباشرة والتى تتمثل فى رسوم الانتاج والضرائب الجمركية وما تفرضه الدول من ضرائب على اسعار السلع المختلفة . فهى مفضلة لدى الحكومات فى الدول المتخلفة اقتصاديا ، لانه سهل الجباية ، ولكن لا تتوفر فيه صفة العدالة ، لان الجميع يتحملها بصرف النظر عن حجم الدخل او المقدرة على الدفع .. ولذلك ، لا تستطيع الدولة التمادى فى فرضها .. فارتفاع اسعار السلع يؤدى الى :

- انخفاض مستوى المعيشة للطبقة العريضة من السكان .
- اساءة التوزيع العادل للدخل .

كما ان اقتراض الحكومة من البنوك والهيئات يعتبر من السياسات الرشيدة فى حالة ما اذا كان الهدف منها هو زيادة الانتاج والاستثمار ، الا ان المغالاة فى ذلك تؤدى الى التضخم وارتفاع الاسعار ..

●●●●●●

خامسا - ضرورة استيراد رؤوس الاموال :

بعد ان تبين لنا ان المصادر المحلية لتكوين رأس المال فى الدول النامية غير كافية ، فهناك مصدر من المصادر المتاحة لتمويل التنمية الاقتصادية ، وهو ما تحصل عليه الدولة المتخلفة من مساعدات وقروض تقدمها الهيئات الدولية والحكومات الاجنبية ، وما يقدمه المستثمرون الاجانب من اشتراك مباشر فى المشروعات المحلية .

ومادامت هذه المساعدات والقروض لا تضع شروطا قاسية ولا تسيىء الى استغلال الموارد الاقتصادية للدولة ، فانها لاشك تكون مصدرا هاما من مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية .

ومما لا شك فيه ان تلك المساعدات والقروض تخضع لنظام اقتصادى دولى ، يعانى من مجموعة من المشكلات ، يتعلق بعضها بالاقتصاد العالمى ككل ، والبعض الاخر يتعلق بالدول النامية فقط ، ويمكن تقسيم هذه المشكلات الى مجموعتين :

١ - مجموعة من المشكلات خاصة بالدول النامية واهمها :

(أ) عدم استقرار اسعار المواد الاولية واتجاهها فى الاجل الطويل نحو الهبوط مما ساعد على بقاء الدول النامية فى حالة التخلف الاقتصادى .

(ب) عجز فى موازين مدفوعات الدول النامية .

(جـ) جمود نسبى وعدم تنوع صادرات الدول النامية نتيجة تخلفها الاقتصادى .

(د)عدم ملاءمة حجج وشروط وظروف التمويل الانمائى .

٢ - مجموعة من المشكلات خاصة بالاقتصاد العالمى مما ادى الى ظهور ما اصبح يطلق عليه فى السنوات الاخيرة ازمة الاقتصاد العالمى المعاصر واهمها :

مشكلة الطاقة ، مشكلة السيولة ، مشكلة تلوث البيئة ، مشكلة الانفجار السكانى ، مشكلة الغذاء ، مشكلة الركود التضخمى ، مشكلة التبديد الشديد للموارد ، مشكلة الاتفاق العسكرى ... الخ ..

سادسا - خطوات على الطريق .. نحو نظام اقتصادى دولى جديد :

الواقع ان الشعور بالحاجة الى « نظام اقتصادى دولى جديد » .. New International Economic Order قد بدأ يتولد منذ عام ١٩٤٥ اى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولعل هذا يرجع بالدرجة الاولى الى الحاح المشكلات الاقتصادية فى الدول النامية ، وبروز الحاجة الماسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعى فى هذه الدول ..

وجاءت الدعوة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد نتيجة للطلبات المستمرة من جانب الدول النامية لاعادة النظر فى علاقات التبادل الدولية .. وكان المؤتمر الدولى للتجارة والتنمية الذى عقد فى جنيف عام ١٩٦٤ مناسبة لاعلان هذه الرغبة والعمل من اجل تحقيقها ..

وتوالت المؤتمرات ، وصدرت القرارات .. ففى شهر ابريل ١٩٧٤ عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة دورة خاصة (الدورة السادسة) وانتهت باصدار قرارين فى اول مايو ١٩٧٤ (القرار ٢٢٠١ والقرار ٢٢٠٢) :

(أ) اعلان انشاء نظام اقتصادى دولى جديد .

(ب) برنامج عمل لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

اولا - الاعلان :

طرح الاعلان بعض المبادىء الهامة التى يجب ان يقوم عليها النظام الجديد واهمها :

١ - المساواة فى السيادة بين الدول وحق تقرير المصير لكل الشعوب .

٢ - رفض اكتساب الاراضى بالقوة .

٣ - حق الدولة فى تبنى النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى تعتقد انه فى مصلحة تنميتها ورفض اى اجراءات تمييزية مترتبة على هذا الاختيار .

٤ - السيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية وكل مظاهر النشاط الاقتصادى فيها بما فى ذلك حقها فى التأميم .

٥ - وضع قواعد تحكم نشاط الشركات متعددة الجنسية وتنظيم الاشراف عليها مما يضمن مصالح وسيادة الدول التى يمتد اليها نشاط تلك الشركات ..

٦ - اقامة علاقة عادلة بين اسعار المواد الاولية والمنتجات الصناعية .

٧ - توفير الظروف المواتية لانتقال الموارد المالية والتكنولوجية للدول النامية .

٨ - دعم التعاون بين الدول النامية .

٩ - تشجيع اتحادات منتجى المواد الاولية .

ثانيا : برنامج العمل :

وقد تضمن عشر نقاط تمثل ما يجب ان يدور حوله الحوار من أجل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وهذه النقاط هى :

١ - المشكلات الاساسية المتعلقة بالمواد الاولية واثرها على التجارة والتنمية .

٢ - حل مشكلة الغذاء .

٣ - التصنيع .

٤ - انتقال التكنولوجيا .

٥ - الرقابة على الشركات متعددة الجنسية Multinational .

٦ - ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٧ - تنشيط التعاون بين الدول النامية .

٨ - مساعدة الدول النامية على ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية .

٩ - دعم دور الامم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى الدولى .

١٠ - برنامج خاص لمعونات طوارىء للدول التى تأثرت اكثر من غيرها بالازمات الاقتصادية وخاصة الدول الاقل نموا .

هذا .. وتطبيقا للبند السادس من (برنامج العمل) ، فقد اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها التاسعة والعشرين القرار رقم ٣٢٨١ وهو الخاص بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ويتكون هذا الميثاق من اربعة فصول ، ومن اهمها ما ورد فى الفصل الثانى الذى نص على :

أ - حق كل دولة فى تنظيم الاستثمارات الاجنبية فيها .

ب - حق كل دولة فى تأميم الممتلكات الاجنبية او مصادرتها او نقل ملكيتها مقابل تعويض مناسب .

جـ - حق كل دولة فى الاسهام فى التجارة الدولية وفقا للاوضاع التنظيمية التى تراها ملائمة لعلاقاتها الدولية .

د - مسئولية كل دولة عن تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى لشعبها .

هـ - حق كل دولة فى المشاركة الكاملة فى اتخاذ القرارات الدولية .

و - حق كل دولة فى الحصول على التكنولوجيا الحديثة .

ز - حق الدول النامية فى الحصول على معاملة جمركية تفضيلية .

●●●●●●

وفى مايو ١٩٧٦ ، عقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) UNCTAD دورته الرابعة فى نيروبى ، وكان اهم قرار اتخذه المؤتمر فى اطار النظام الاقتصادى الدولى الجديد هو الموافقة على البرنامج المتكامل لاسعار المواد الاولية الذى يدعو لانشاء صندوق خاص للمحافظة على اسعار تسع عشرة مادة اولية تمثل حوالى ٧٥٪ من صادرات الدول النامية (الزارعية والمعدنية فيما عدا البترول) عن طريق تكوين مخزون سلعى بالشراء عند انخفاض الاسعار ، والبيع عند المضاربة على ارتفاعها بحيث يكون السعر مجزيا للمنتج وغير مرهق للمستهلك . وقد قدر رأسمال الصندوق بمبلغ ثلاثة الاف مليون دولار .

وجدير بالذكر ان المؤتمر قد ناقش كذلك مشكلة مديونية الدول النامية ، ولكنه لم يصل الى قرار نهائى بصددها .

الخلاصة :

وخلاصة القول .. انه لا توجد نظرية اقتصادية واحدة تصلح للتطبيق فى جميع الدول النامية ، وان استراتيجية تنمية المجتمع يجب ان تنبع من ظروف واوضاع كل دولة نامية .

وعلى الرغم من الانتقادات التى توجه الى نظريات التنمية الا انه يمكن الاستفادة من بعض الاراء التى جاءت فيها .

كما انه من الضرورى اعتماد الدول النامية على نفسها بصفة اساسية ■■

★★★★★

المراجع :

١ - الدكتور : عبدالمنعم راضى : مبادىء الاقتصاد

٢ - الدكتور : احمد دويدار : التنمية الاقتصادية

٣ - الدكتور : محمد مبارك حجير : تمويل التنمية الاقتصادية

٤ - الدكتور : محمد يحيى عويس : مشاكل التنمية الاقتصادية

٥ - الدكتور : منيسى اسعد عبدالملك : التنمية الاقتصادية

٦ - راجنار فيركس (ترجمة دكتور جلال احمد امين) : انماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية

٧ - الدكتور : على لطفى ، الدكتور : محمد رضا العدل : التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية .

شركة تصنيع الورق
ثرتا

كبرى شركات التغليف فى الشرق الأوسط

المركز الرئيسى والمصانع : شارع محطة السوفه / باكوس / رمل الاسكندرية .
مكتب المراسلات : كيس بريد باكوس / اسكندرية / تلغرافيا : ثرتا / اسكندرية .
ت : ٩٣٩ .. ٥٧ / ٥٧٠١٩٣٨ / ٥٧٠١٣٢٧ / ٥٧٠٨٣٢٥ - تلكس ٥٤٣٩٢
تليفاكس ٤٢٩ .. ٥٧ (٠٣)
مصنع الكرتون المضلع : كفر الزيات غربية - ت : ٥٨٢٤٢٨ / ٥٨٢٤٢٧
مكتب الشركة بالقاهرة : شارع عبدالخالق ثروت - ت : ٣٩١٢٣٦٦

منتجات الشركة :

(١) منتجات صناديق الكرتون المضلع :

للحيوانات الثقيلة المختلفة الصناعية والزراعية للتصدير أساسا وللتداول الداخلى العادية والشمعة والمعالجة لمقاومة الرطوبة .

(٢) منتجات البولى إيثلين :

الأكياس الثقيلة لتعبئة الأسمدة والمواد الكيماوية والأكياس العادية لتغليف المواد الغذائية والحلويات والصابون وخلافه .. وكذلك إنتاج لفات البولى إيثلين المزدوجة والمفردة طبقة واحدة السادة والمطبوع .

(٣) الطباعة على كل من :

- ورق أوبالين - سلفيت - كرافت - سيلوفان : حرارى أوعادى - شفاف وملون .
- بولى بروبيلين : شفاف - ملون - ميتاليزد - لؤلؤى .
- بى . فى . سى P.V.C شفاف - ملون فضى أو ذهبى .
- رقائق الألمونيوم المكسية بالورنيش الحرارى أو المطبنة بالورق لأغراض تغليف السجائر والأدوية .

(٤) الأقمشة والمواسير الكرتونية :

لتناسب صناعة الغزل للخيوط الطبيعية والصناعية .

(٥) منتجات تحويل الورق :

من كوشيه وكروم للطباعة الفاخرة ولتغليف علب السجائر والصابون .
- ورق الكاميرا الملون شبيه الجلد لتغليف الكتب والحقائب .
- الورق المصمغ • المناديل الورقية الصحية ولوازم السفرة والحفلات • ورق التواليت السادة والملون .

(٦) المطبوعات التجارية :

تذاكر المواصلات المختلفة لجميع مرافق النقل العام بالجمهورية - المطبوعات المتصلة لفواتير التليفونات وكشوف الأجور وكذلك لفات التسجيل البيانى للآلات الحاسبة والعقل الألكترونى - كارنيهات السباقة لأندية الخيل والرماية .

(٧) الأكياس الورقية بجميع مقاساتها وأنواعها :

من ورق البوستر السلفيت - الأوبالين - البرجامين - الكرافت .. الخ بشفاط أو غارة .

(٨) العبوات الصناعية :

المنتجات القابلة للتشكيل الحرارى - لفات وأكواب البولى ايثيرين والشفاف أو الميلكى المستخدمة فى عبوات اللبن الزبادى والمنتجات الغذائية .